واما كون امتناع الكسر فيها لامتناع التنوين للعلتين
فاذا ان اعتبرهما ذا موجب المنع فرحل الجر
وهذا قول اكثرهم ويمنع على هذا المعنى ما لم يدل
احد سببيه باحدهما كالمساجد والحبلى والحمرا
والاحمر والسكران ونحو عشيرة

قوله تغايرهما اي تغاير العلتين وهي اللام والاضافة

المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية

انما المرفوعات في عرفهم اسما مشتملة على الرفع وتذكير
الصحيح كون المرجوع اليه مونثا لوقوعه بين
مذكر ومونث وصحة تذكيره بالنسبة الى ما بعده
والبداية بها للزومها الجملة وكون ما سواها فضلة

فمنه الفاعل اي فمنها اسم على الرفع

الفاعل فانه الاصل في استحقاق الرفع على الاكثر

وعن سيبويه ان المبتدا هو الاصل فيه وهو ما اسند
الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه به
فما يشمل الاسم لفظا كقام زيد او تقديرا كقوله
يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا
ومظهرا كالمذكور ومضمرا منفصلا او متصلا بارزا
او مستكنا لازما او غيره نحو زيد ما قام الا هو
وضربت واضرب وزيد ضرب والفعل يشمل التام
كما مر والناقص نحو كان زيد قائما وعند بعضهم
ان المرفوع به ليس بفاعل ويشمل المصوغ للمفعول
ويخرج عنه بقوله على جهة قيامه به اذ اسم الفاعل
ما لم يسم فاعله ليس بفاعل عند الاكثر ويتناول
جهة القيام ما قام به حقيقة كعلم زيد وما قام

٣ سواء كان اخبارا او انشاء او سلبا او ايجابا

Copyright © King Saud University